ولو حفر وانهار الفوتر ابه فلو فوجرح ليسر بالنقل

كتاب الاشربة

هو جمع شراب والشراب لغة كل مايشرب واصطلاحا ما يسكر

والمحرم منها اربعة انواع ح

والمحرم منها اربعة انواع ح وهو الاول الخمر وهو النيء بكسر النون فتشديد من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف اي رمى بالزبد اي الرغوة وهو يشترطا قذفه وبه قال الثلاثة وبه اخذ ابو حنيفة الكبير وهو الاظهر كما في الشرنبلالية عن الوهبانية وبانى ما نبيذه وقد تطلق الخمرة على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع لعينها اي لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية عشر دلائل على حرمتها مبسوطة في المجتبى وغيره وهي نجاسة مغلظة تنبو وتغسل بما تغسل به وتستنقع فيها في حق المسلم لا ما لبنتها في الاصح وحرم الانتفاع بها والو لستر دواب او لطين او نظر اليها او قدوا وقودها او دهنا او طعاما او غير ذلك الا لتخليل او خوف عطش يقدر بالضرورة فلو اذا فسكر حد بخلي ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها ويحد شاربها وان لم يسكر منها وكذا شارب غيرها اذا سكر ولا يؤخذ منها الطبخ الا الذي ذهب منه لاختصاص الحد بالذي ذكره الزيلعي واستظهره

مطلب المحرم من الاشربة

المنح وضعفها في القنية والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية نخالفا للقواعد مالم يعضده نقل من غيره انتهى وفيه لابن الشحنة

ولا يجوز بها التداوي على المعتمد قاله المصنف قلت ولو بامتلاء حنتان اذا قطار في اخليله نهاية ويجوز تخليلها ولو بطرح شيء فيها خلافا للكافي

والثاني الطلا بالكسر وهو المطبوخ حتى يذهب اقل من ثلثيه ويصير مسكرا وصوب المصنف انه هذا ليس الباذق واما الطلا وهو ما ذكره بقوله وقيدها طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه وسمي ثالثه وصار مسكرا وهو الصواب كما جزى عليه صاحب المحيط وغيره يعني في التسمية لا في الحكم لان حاصل هذا الثالث المسمى طلا على ما في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما في الشرنبلالية قال وسمي بالطلا لقول عمر رضي الله عنه ما اشبه هذا بطلا البعير وهو القطران الذي يطلى به البعير الجربان وخامسة اي الطلا على التفسير الاول كذا قاله المصنف كالخمر بلا فرق والثالث السكر بفتحتين وهو الذي من ماء الرطب اذا اشتد وقذف بالزبد والرابع هـ

نقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب بشرط ان يتقيد بالزبد عند الفقيهين والكل اي الثلاثة المذكورة حرام ان غلا واشتد والا فهو حلال وان